العلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الحقيقية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

The Relationship between the Exchange Rate and the Real changes in Iraq from 1990 to 2016

أ.م.د. سوسن كريم هودان الجبوري [١]

Assist. Prof. Sawsan Kareem H. Al-Jaboory

قاسم سعد صكبان[٢] Kasim saad Sagban

المستخلص

اصبح موضوع سعر الصرف اليوم من المواضيع التي تحظى بعناية العديد من الباحثين في مختلف ميادين العلاقات الاقتصادية الدولية، نظرا للتطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية الدولية بين مختلف دول العالم الأمر الذي جعل من اختيار نظام الصرف الملائم وكيفية تحديده هدفاً للباحثين في ظل ظروف الاستقرار وعدم الاستقرار الاقتصادي التي تمر بها دول العالم، ونتيجة لذلك كان هناك العديد من النظريات التي تناولت موضوع سعر الصرف وكيفية تحديده والعوامل المؤثرة فيه.

Abstract

The theme of the exchange rate today is one of the subjects that many researchers in various fields of international economic relations have been carefully considering. The development of international economic relations between the different countries of the world has made the choice of an appropriate exchange system and how to define it as a goal for researchers under conditions of stability and economic instability. Which are going

١- جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد.

٢- جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد.

through the countries of the world, and as a result there were many theories that dealt with the subject of the exchange rate and how to determine the factors affecting it.

المقدمة

نظرا لما يشهده العالم من تغيرات كبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية وزيادة اتساعها ونموها نتيجة التطور في الإنتاج العالمي للسلع والخدمات والتوجهات المستمرة نحو حرية التجارة والانفتاح على العالم عبر ما يسمى بالعولمة الاقتصادية، واصبح للتيار النقدي أهمية في التبادل، وهذا التبادل لا يمكن أنْ يتم دون أن يقابله تيار نقدي وبما أنّ لكل بلد من بلدان العالم عملته الخاصة به أصبح لسعر الصرف الدور المهم والأساس في أتمام عمليات التبادل بين هذه البلدان، حتى أولت السلطات النقدية لسعر الصرف الاهتمام الكبير الخاص لاسيما في البلدان التي تعاني من ندرة مواردها في مجال العملات الأجنبية، لان قوة واستقرار الاقتصاد الوطني لأي بلد يرتبط ارتباطا وثيقا بسعر صرف عملته الوطنية أمام العملات الأجنبية، لذلك اصبح من أولويات أهداف السياسة النقدية في مختلف دول العالم استقرار سعر صرف العملة المحلية لها.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في السؤال التالي: (كيف تؤثر بعض المتغيرات الاقتصادية الحقيقية في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، واي منها اكبر تاثيراً؟...)، وهذا ما يتطلب التركيز على البحث في مجال تلك العوامل للوقوف على المشكلة ووضع العلاجات المناسبة لها وبما يضمن استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

"يتأثر سعر الصرف بعوامل حقيقية أدت إلى عدم استقراره وكان للعوامل الحقيقية المتمثلة بـــ (الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والميزان التجاري) الدور الحاسم في ذلك.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من النقاط يمكن إيجازها بالاتي:

١- الوقوف على واقع سعر صرف الدينار العراقي والعوامل الحقيقية المؤثرة فيه خلال مدة الدراسة.

٢- تحليل العلاقة النظرية بين سعر الصرف وبعض العوامل الحقيقية المؤثرة فيه.

٣- قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الحقيقية على سعر صرف الدينار العراقي للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٦).

حدود البحث:

الحدود المكانية: العراق

الحدود الزمانية: المدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

هيكلية البحث:

من اجل تغطية موضوع البحث فقد قسم البحث على ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لتأطير نظري ومفاهيمي لسعر الصرف والعوامل الحقيقية المؤثرة فيه، أما المبحث الثاني فخصص للتحليل الوصفي لسعر الصرف والعوامل الحقيقية المؤثرة فيه في العراق للمدة (1990-2016) والمبحث الثالث خصص للتحليل الكمي للعلاقة بين سعر الصرف وبعض العوامل الحقيقية المؤثرة فيه في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦).

المبحث الأول: الاطار النظري لسعر الصرف وبعض العوامل الحقيقية المؤثرة فيه

أولا: مفهوم سعر الصرف

هناك أراء مختلفة بشان سعر الصرف، وان كانت جميعها تصب في معنى واحد، اذ يمكن تعريف سعر الصرف بانه "عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى"[٣].

ويرى أخرون بأنه "سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنه بوحدات من العملة الوطنية" [٤].

ثانيا: العوامل الحقيقية المؤثرة في سعر الصرف

١. الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المتغيرات المعبرة عن مقدار النمو الاقتصادي لأي بلد وذلك لكونه يعكس التطورات في بنية الاقتصاد من حيث بنية القطاعات الاقتصادية التي يحتويها، إذ إن النمو في الناتج يولد طلبا إضافيا على العملة الوطنية وتحسين الحساب الجاري وبالتالي انخفاض سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية، وتمثل العملة الوطنية انعكاسا مباشرا للناتج المحلي الإجمالي، إذ إن المقدار الكامل للمال في البلد مساوي للمقدار الكلي للناتج الاقتصادي، بمعنى انه كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ازدادت قوة العملة والمقدرة الشرائية وإذا كان هناك نمط نمو في الناتج المحلي الإجمالي للبلد فان أفضل قرار يكون بشراء العملة الوطنية لان قيمتها ستزداد عبر الزمن فقد تأكد بان البلد سيشهد نموا في السنوات القادمة، وهذا يدل على ان العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وسعر الصرف الأجنبي هي علاقة عكسية.[٥]

٣- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٠، ص٢٢٢.

٤- ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية العامة- العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، ط١، عمان، معهد الدراسات المصرفية، ٢٠٠٤، ص ٢٠٧.

٥- نجلة شمعون شليمون، تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، مجلة الدراسات النقدية، العدد١، ٢٠١٧، ص ٥.

٢. التضخم

يعد التضخم من العوامل الحقيقية المؤثرة في سعر الصرف الأجنبي، والعلاقة بين التضخم وسعر الصرف تأتي من ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بالمستوى الأسعار العالمية، فيؤدي إلى زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات وبالتالي زيادة الطلب على النقد الأجنبي وانخفاض العرض منه، مما يدفع بسعر الصرف الأجنبي إلى الارتفاع وانخفاض قيمة العملة الوطنية.[٦] كما ان الارتفاع في المستويات العامة للأسعار (التضخم) سيؤدي إلى لجوء الأفراد بزيادة طلبهم على العملة الأجنبية لفقدانهم الثقة بالعملة الوطنية، للمحافظة على القوة الشرائية لثرواتهم والهروب من ضريبة التضخم وضعف القوة الشرائية وهذا ما يطلق عليه بمصطلح (الدولرة) وان هذه العملية تعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية يقابلها زيادة في عرض العملة الوطنية، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية.

٣. الميزان التجاري

لسعر الصرف دورٌ مهم وفاعل في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز، فهذا يعني زيادة الطلب المحلي على العملات الأجنبية يقابله انخفاض الطلب الأجنبي على العملات المحلية، وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة سعر الصرف الأجنبي، مما يجعل من السلع المحلية ذات أسعار منخفضة مقارنة بالسلع الأجنبية، مما يشجع على زيادة الصادرات من السلع المحلية وانخفاض الاستيرادات للسلع الأجنبية، نتيجة لارتفاع أسعارها مقارنة بالسلع المحلية وبالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. ولكي يتمكن سعر الصرف من إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات يجب ان لا تتغير الأسعار المحلية بنفس نسبة التغير في أسعار الصرف لان تغير سعرها لا يشجع الأجانب على استيرادها، وان سعر الصرف يتوقف على مرونات الطلب المحلية على السلع والخدمات الأجنبية فكلما كانت مرونة الطلب كبيرة كان اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات اكبر وبالعكس.[٧]

المبحث الثاني: تحليل العوامل الحقيقية المؤثرة على سعر الصرف في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

أولا: التحليل الوصفي لسعر صرف الدينار العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

من خلال تتبع حركة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي نلاحظ بان سعر الصرف في العراق شهد عدة تغيرات منذ عام (1990) وحتى عام (2016) لذلك تم تقسيم مدة الدراسة على مرحلتين وكما يأتي:

١. التحليل الوصفي لسعر صرف الدينار العراقي للمدة (1990 –2002)

شهدت هذه المرحلة انغلاق في التجارة الخارجية للعراق ومعاملاته الرسمية مع العالم الخارجي، وانعدام مصادر العرض الأساسية من العملة الأجنبية جراء توقف الصادرات النفطية وتجميد أرصدة العراق في

٦- نجله شمعون شليمون، المصدر نفسه، ص ٤.

٧- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، ط١، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٧١.

الخارج،[٨] وكان لهذه التغيرات الأثر السلبي على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، فيلاحظ في الجدول (1) إن سعر صرف الدينار العراقي كان يساوي(٤) دنانير للدولار الأمريكي الواحد في عام (1990) ثم ارتفع إلى (10) دينار لكل دولار أمريكي واحد عام (1991) وبمعدل نمو بلغ (150 %) واستمر سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار بالارتفاع حتى وصل إلى (1674) دينار لكل دولار أمريكي عام (1995) وبمعدل نمو بلغ (265.5%) ويعزى هذا الارتفاع في سعر الصرف وانخفاض قيمة العملة الوطنية نتيجة لأسباب عديدة أهمها:[٩]

١. العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت على العراق عام 1990 ودخوله في حرب الخليج الثانية وزيادة الإنفاق العسكري الذي عمل على زيادة تراكم العجز في الموازنة، وقيام الحكومة بتمويل العجز من خلال الإصدار النقدي الجديد.
٢. في عام 1993 اصدر البنك المركزي العراقي قرارا أجاز بموجبه تأسيس شركات الصيرفة ومكاتب بيع وشراء العملات الأجنبية وكذلك السماح لهم بقبول الحوالات الخارجية إذ بلغ عددها (303) شركة ومكتب صيرفة، مما أدى إلى ازدياد أعداد المضاربين في السوق ووفقا لألية العرض والطلب على الصرف الأجنبي أدى إلى تذبذب قيمة العملة الوطنية.
٣. زيادة الطلب على العملة الأجنبية مع شحة موارد النقد الأجنبي أدى إلى زيادة عمليات المضاربة في العملة الأجنبية، مما أدى إلى ارتفاع قيمة العملة الأجنبية اتجاه العملة الوطنية.
٤. زيادة العجز المالي نتيجة لانخفاض الإيرادات الحكومية الاعتيادية أو التقليدية (كالضرائب والرسوم الجمركية) أو الإيرادات النفطية.

ومن ذلك نجد بان العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق وتجميد أرصدته من العملات الأجنبية وانخفاض معدلات التبادل التجاري أدى بدوره إلى بروز سعر الصرف الموازي إذ احتل مركزا مهما في الاقتصاد المحلي، ومع بداية صدور قرار الأمم المتحدة وتطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) عام (1996) يلاحظ أن سعر الدينار مقابل الدولار شهد تحسنا كبيرا إذ انخفض من (1674) عام (1995) إلى (1170) عام (1996) إذ انخفض بمعدل (-30.1) ألا أن هذا التحسن في سعر صرف الدينار لم يستمر طويلا حيث بدأ بالتذبذب طيلة السنوات اللاحقة بعد عام (1996) ارتفاعا وانخفاضا إلى أن بلغ (1957) دينار لكل دولار أمريكي عام (2002) وبمعدل نمو سنوي (١,٥٪).

جدول (1) تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوقين الرسمي والموازي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) (دينار/ دولار أمريكي)

السنة	السعر الموازي	معدل النمو	السعر الرسمي
1990	4	---	0.3108
1991	10	150	0.3108
1992	21	110	0.3108

٨- مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف، دراسات في الاقتصاد العراقي، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١، ص ٣٦.

٩- سامي عطو، تطور هيكل القطاع المالي وأدوات السياسة النقدية والمصرفية لتفعيل الاقتصاد العراقي، المؤتمر العلمي الثالث لقسم الاقتصاد الدراسات الاقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص ١٦٠-١٥٧.

1993	74	252.4	0.3108
1994	456	518.9	0.3108
1995	1674	265.5	0.3108
1996	1170	30.1-	0.3108
1997	1471	25.7	0.3108
1998	1620	10.1	0.3108
1999	1972	21.7	0.3108
2000	1930	2.1-	0.3108
2001	1929	0.1-	0.3108
2002	1957	1.5	0.3108

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية، عدد خاص، ٢٠٠٣.
- تم احتساب معدلات النمو وفق المعادلة الأتية (المقارنة / الأساس – 1 * 100)

٢. التحليل الوصفي لسعر صرف الدينار العراقي للمدة (2003-2016)

بعد التغير الذي شهده العراق عام 2003 على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، اضحى سعر الصرف سياسة مهمة ذات أهداف واضحة المعالم يحكمها القانون، وأصبحت أداة مهمة من أدوات السياسة النقدية الجديدة في العراق، إلى جانب الغاء التعددية في أسعار الصرف والتوجه نحو سعر الصرف المدار، فالأوضاع الاقتصادية السيئة في المرحلة السابقة القت على عاتق سياسة سعر الصرف مهمة أساسية في هذه المرحلة، تتمثل باعادة الثقة بالدينار العراقي بعدما فقدت الثقة به من قبل الأفراد والمؤسسات خلال المدة التي سبقت عام 2003، وأظهرت السياسة النقدية المتبعة بعد عام 2003 قدرات كبيرة في السيطرة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار طيلة الأعوام التالية ويظهر ذلك من خلال الجدول (2) والذي يشير إلى مسارات تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2003– 2016) ويلاحظ من خلال البيانات ان سعر صرف الدينار العراقي كان يعادل (1936) دينار لكل دولار في السوق الموازي و (1896) في السوق الرسمي وقد ارتفعت قيمته بصورة كبيرة جدا عام 2004 حيث انخفض سعر الصرف إلى (1453) دينار لكل دولار في السوق الموازي و(1453) بحسب سعر المزاد نتيجة لعملية استبدال العملة القديمة بعملة جديدة ودخولها إلى التداول وما تمتعت به من قبول عام إذ توفر الأمان وصعوبة تزويرها مما زاد من الطلب على الدينار العراقي الجديد كخزين جيد للقيمة إضافة لذلك الشروع بتطبيق مزاد العملة، وبعد ذلك عاد سعر صرف الدينار العراقي للتدهور عام 2005 ليبلغ (1472) في السوق الموازي و(1469) بحسب سعر المزاد، نتيجة للتدهور الأمني خلال تلك المدة مما أدى إلى ارتفاع كلفة المواد مثل النفط والبنزين والمواد التموينية وغيرها، وهذا يعد تدهورا طفيفا، اذ عاود سعر صرف الدينار إلى الارتفاع والتحسن بوتيرة مستمرة خلال المدة (2006- 2008) في السوقين الموازي ومزاد العملة أما المدة ما بين (2009- 2016) شهدت استقرارا ملحوظا في سعر صرف الدينار العراقي في السوقين وان الاستقرار والتحسن في قيمة الدينار العراقي زاد من ثقة الأفراد نسبيا وضيق من ظاهرة الدولرة التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي.

ويتضح بان الاختلاف بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية بات يضمحل تدريجيا واصبح الفارق بينهما طفيفاً جدا خلال المدة (2003- 2016) باستثناء عامي (2015-2016) اتسع الفارق بين السعرين في السوق الرسمي والموازي بنسبة قليلة، ويعزى ذلك إلى تطبيق المادة 50 من قانون الموازنة الاتحادية لعام 2015 والتي تضمنت تحديد الكميات المباعة من العملة الأجنبية (الدولار) في المزاد ب (75) مليون دولار يوميا على الرغم من العمل بهذه المادة لكن البنك المركزي العراقي تخلى عنها تخوفا من اتساع الفارق بين السعرين والتي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط العالمية وتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد نهاية عام 2014، والجدول (٢) يوضح معدلات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).

جدول (2) تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوقين الرسمي والموازي للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٦) (دينار/ دولار أمريكي)

السنة	السعر الموازي	معدل النمو%	السعر الرسمي	معدل النمو%
2003	1936	1.0-	1896	------
2004	1453	24.9-	1453	- 23.3
2005	1472	1.3	1469	1.1
2006	1475	0.2	1467	-0.1
2007	1267	14.1-	1255	-14.4
2008	1203	5.8-	1193	-4.9
2009	1182	1.9-	1170	-1.9)
2010	1185	1.4	1170	0.0
2011	1196	0.8	1170	0.0
2012	1233	3.1	1166	-0.3)
2013	1232	0.1-	1166	0.0
2014	1214	1.5-	1166	0.0
2015	1247	7.4	1167	0.08
2016	1275	2.2	1190	1.9

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، أعداد مختلفة، السنوات (٢٠٠٣- ٢٠١٦).
- معدل النمو السنوي أحتسب من قبل الباحث وفق المعادلة الأتية (المقارنة / الأساس– 1* 100).

ثانيا: التحليل الوصفي للناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مدى تطور ونمو الاقتصاد الوطني، ويعد اكثر المؤشرات وضوحا للتعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي للبلد وينعكس تطور الناتج المحلي الإجمالي على تطور الدخل القومي والذي يؤدي الى تحسين مستوى الرفاهية للفرد.

١. تحليل الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

من خلال الجدول (٣) يلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ عام 1990 (55926.0) مليون دينار لينخفض إلى (42451.6) مليون دينار عام 1991 وبمعدل نمو سالب (-24.1%) ويعود هذا الانخفاض بسبب حرب الخليج الثانية وما خلفته من تدهور مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية (الزراعية والصناعية) والخدمية، وماتبع ذلك من عقوبات اقتصادية وكان أهمها منع تصدير النفط الذي يعد المورد الأساس للعراق والمكون الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي.[١٠] بينما شهدت الأعوام 1995-1992 زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبمعدلات نمو (303.7%، 415.6%، 179.4%، 171.2%) ويرجع هذا الارتفاع في الناتج نتيجة لارتفاع مستويات التضخم وكذلك زيادة مساهمة القطاع الزراعي إلى جانب القطاع النفطي وترجع الزيادة في القطاع الزراعي نتيجة لسياسات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي من اجل توفير المحاصيل الزراعية الأساسية وسد حاجة الشعب للغذاء نتيجة لتوقف الاستيراد بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلد، [١١] ويلحظ من خلال البيانات في الجدول (٣) تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 1996 وبمعدل نمو سالب (-2.9%) وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للأعوام 2000، 1999، 1997، 1998، 1997 تحسنا وبمعدلات نمو متذبذبة (45.7%، 101.2%، 13.5%، 132.2%) على التوالي بينما شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية انخفاضا للأعوام 2001، 2002 مسجلا بذلك معدلات نمو سالبة (-0.7%، -17.7%) على التوالي.

أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفض من (78617888.1) في عام 1990 إلى (28265405.2) عام 1991، أي بمعدل نمو سالب (- 64 %) ويعد هذا التدهور في الناتج نتيجة إلى نشوب حرب الخليج الثانية واثرها في تدمير البنية التحتية وتوقف المؤسسات والمعامل الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة، وكذلك فرض العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق، مما أدى إلى توقف شبه تام للصادرات وبالخصوص الصادرات النفطية وانخفاض الاستثمار وتراكم راس المال، وانخفاض إنتاج القطاعات السلعية بسبب حظر الاستيراد وعدم التمكن من استيراد المواد الأولية الداخلة في الإنتاج [١٢]، ولقد شهدت معدلات النمو السنوية تحسنا طفيفا فقد ارتفعت خلال الأعوام 1995، 1994،

١٠- سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، بحث منشور، كانون الأول ٢٠١١، ص ٥. بحث منشور على الموقع www.cbi.iq/documents/sahar1.pdf.

١١- أديب قاسم شندي، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ١١، ٢٠٠٦، ص ٧٢.

١٢- باسم خميس عبيد، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠- ٢٠١٤، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٩٦، المجلد ٢٣، لسنة ٢٠١٧، ص ٢٨٦.

1992،1993 بلغت (2.1، 3.9% ،30.3% ،32.6%) على التوالي، ويعزى ذلك نتيجة عودة الحياة الطبيعية بعد الحرب إلى مختلف القطاعات الا صناعية والزراعية وتولي الحكومة لحملة اعمار مادمرته الحرب والدمار الكبير لجميع مفاصل الاقتصاد العراقي والاهتمام بالقطاع الزراعي بهدف تمويل مفردات البطاقة التموينية، فيما سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للأعوام (1996-2001) معدلات نمو موجبة بلغت اعلى قيمة لها (34.9%) لعام 1998 نتيجة لموافقة النظام العراقي على برنامج النفط مقابل الغذاء عام 1996وبدأت الصادرات النفطية تتدفق إلى الخارج في نهاية تلك السنة، وقد حقق الاقتصاد العراقي اثر ذلك طفرات إيجابية كبيرة ويرجع الفضل الأكبر لذلك النمو الحقيقي إلى عودة الإنتاج النفطي والصادرات النفطية إلى الحياة وزيادة وتيرة الاستهلاك اثر الزيادات التي حصلت للحصة التموينية، وكذلك فيض بعض من تلك العوائد على القطاعات الاقتصادية الأخرى بصيغة مستوردات إنسانية وبالتالي زيادة إنتاجها ونظرا لاعتماد الناتج المحلي على انتتاج النفط بصورة أساسية فان ذلك الناتج بدأ يتراجع مع تراجع انتاج النفط، بينما شهد العام 2002 معدل نمو سالب بلغ (-8.1%).

جدول رقم (٣) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة للمدة (1990-2002) مع معدلات النمو السنوي في العراق مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجماليبالأسعار الجارية	معدل نمو %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ٢٠٠٧=١٠٠	معدل نمو %
1990	55926.0	------	78617888.1	--------
1991	42451.6	24.1-	28265405.2	64-
1992	115108.4	171.2	37477725.8	32.6
1993	321646.9	179.4	48829665	30.3
1994	1658325.8	415.6	50711820.3	3.9
1995	6695482.9	303.7	51786921.8	2.1
1996	6500924.6	2.9-	5749427.4	11
1997	15039144.0	132.2	69704838.9	21.2
1998	50125847	13.5	94001921	34.9
1999	34464016	101.2	110529589	17.6
2000	50213699	45.7	112084152	1.4
2001	41314568	17.7-	114128642	1.8
2002	41022927	0.7-	104917973	8.1-

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، عدد خاص ٢٠٠٣.
- معدل النمو احتسب من قبل الباحث.

٢. تحليل الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

يلاحظ من خلال الجدول (٤) ان الناتج المحلي الإجمالي شهد انخفاضا كبيرا بالأسعار الجارية والثابتة عام 2003 اذا انخفض من (4122927) مليون دينار عام 2002 إلى (2958788.6) عام 2003 وبمعدل نمو سالب (-27.9%) بالأسعار الجارية ومن (104917973) إلى (66335848) بالأسعار الثابتة وبمعدل

نمو سالب (-36.8%) نتيجة لحرب الخليج الثالثة والعمليات العسكرية وماتولد عنها من دمار وتخريب للبنية التحتية للعراق، وتوقف تصدير النفط خلال هذا العام لعدم استقرار الأوضاع السياسية للبلد، أما للعام 2004 شهد الناتج المحلي الإجمالي تحسنا ملحوظا اذ بلغ (53235358.7) مليون دينار بالأسعار الجارية وبمعدل نمو إيجابي (79.9) وبلغ (101845262.4) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل نمو (53.4) واستمر النمو الإيجابي للناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال المدة (2005-2008) بمعدلات نمو (38.1%،30%،16.6%،34.1%) على التوالي، وانخفض الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية إلى (130642187.0) مليون دينار بمقدار نمو سالب بلغ (16.2%) نتيجة للتراجع بأسعار النفط العالمية على اثر تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية مؤدية إلى تراجع مختلف الأنشطة الاقتصادية،[١٣] واخذ الناتج المحلي بالأسعار الجارية بالنمو بمعدلات طفيفة خلال المدة 2013-2010 مسجلا اعلى معدل نمو عام 2011 بقيمة (39.1%) ثم انخفض الناتج في عام ٢٠١٤ وبمعدل نمو سالب (-3.9%) عن عام ٢٠١٣ إذ وصف عام ٢٠١٤ الأسوء في تاريخ الاقتصاد العراقي لأنه شهد عدم إقرار الموازنة الاتحادية إضافة إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى مستويات غير مسبوقة إذ وصل سعر البرميل إلى دون ٥٠ دولار، [١٤] واستمر الانخفاض في الناتج للأعوام (2015،2016) بمعدلات نمو ذات قيم سالبة (-5.4%،-21.9%) على التوالي.

جدول (٤) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة للمدة (2003-2016) مع معدلات النمو السنوي في العراق مليون دينار

السنوات	الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل نمو %	الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة ٢٠٠٧=١٠٠	معدل نمو %
2003	29585788.6	27.9-	66335848	36.8-
2004	53235358.7	79.9	101845262.4	53.4
2005	73533598.6	38.1	103551403.4	1.7
2006	95587954.8	30	109389941.3	5.6
2007	111455813	16.6	111455813.4	1.9
2008	157026061.6	34.1	120626517.1	7.5
2009	130642187.0	16.2-	124702847.9	4.1
2010	162064565.5	24.1	132687028.6	6.5
2011	217327107.4	39.1	142700217.0	7.5
2012	254225490.7	17	162587533.1	13.9
2013	273587529.2	6.6	174990175.0	7.6

١٣- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٩، ص ٧.
١٤- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٤، ص ٨.

2014	266420384.5	3.9-	175335399.6	0.1
2015	207876191.8	(21.9)	182331154.1	3.9
2016	196536350.8	(5.4)	193744445.6	6.2

المصدر: الجدول من أعداد الباحث

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، أعداد سنوية متفرقة،للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٦).
- معدل النمو احتسب من قبل الباحث.

ثالثا: التحليل الوصفي لمعدلات التضخم في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠١٦)

ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، ظاهرة مركبة لم تشكل بفعل عامل واحد وهو الزيادة في عرض النقد أو الزيادة في الأسعار، بل ظهرت نتيجة لتفاعل عدة عوامل حقيقية ونقدية، ارتبطت في اختلال هيكل القطاع الإنتاجي، نتيجة للتدهور الذي أصاب القطاعات الإنتاجية وخ صوصا قطاعي الزراعة والا صناعة التحويلية، وبما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي، إذ إن الاقتصاد الريعي هو المصدر الأساس للدخل والثروة للبلد، على الرغم من ذلك مازال سلوك الإنفاق العام في الموازنة يمثل نموذجا للدولة الريعية، فأضحى التضخم حقيقة واقعية يمتاز بها الاقتصاد العراقي نتيجة للتوسع بالنفقات وبالأخص التشغيلية منها ونتيجة للظروف الأمنية خلال مدة الدراسة.

ومن اجل تحليل التضخم خلال مدة الدراسة تم تقسيمها على مرحلتين:

١. تحليل التضخم في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠٠٢)

عانى الاقتصاد العراقي خلال مدة التسعينيات وماتلاها لغاية 2003 ظروفا اقتصادية صعبة، بدأت على اثر حرب الخليج الثانية والتي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على العراق، وماتبعه من اضطرابات اقتصادية وسياسية واجتماعية على حد سواء، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق والتي تسببت في انخفاض الإيرادات من العملة الأجنبية نتيجة التوقف شبه التام لل صادرات النفطية وتجميد الأرصدة العراقية في البنوك الأجنبية، بالإضافة إلى توقف التبادل التجاري الخارجي لمختلف السلع والخدمات،[١٥] لذا أفرزت مجموعة من الظواهر السلبية والتي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر في مختلف المؤشرات الاقتصادية ومنها ارتفاع المستوى العام للأسعار مما انعكس في ضغوط تضخمية متسارعة خلال تلك المدة إذ بلغت معدلات التضخم أوجها وهو ما يعرف بالتضخم الجامح.[١٦]

ومن خلال الجدول (٥) يلاحظ ان الرقم القياسي للأسعار شهد تزايدا بنسبة عالية جدا خلال المدة (1991- 1995) فقد بلغ (0.073) عام 1991 وبمعدل نمو (181.0) مسجلا (11.0) نقطة عام 1995 وبمعدل نمو (387.3) ويرجع ذلك نتيجة للظروف التي مر بها العراق والتي مر ذكرها سابقا، إذ أفرزت

١٥- اديب قاسم شندي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، النجف الأشرف، دار الضياء للطباعة والتصميم، ٢٠١٠، ص ٢٣٦.
١٦- جمال طارق محمد صبري، تسارع معدلات التضخم خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٨) في العراق (الاسباب والمعالجات)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد٥٠، ٢٠١٧، ص ٤١٧.

العقوبات الاقتصادية مجموعة من الظواهر الاقتصادية السلبية والتي انعكست بشكل مباشر على ارتفاع الرقم القياسي للأسعار متمثلة بمعدلات تضخم مرتفعة، بالإضافة للإفراط النقدي الكبير، وظهور اختلال بين كمية النقود المتداولة وحجم الناتج المحلي الحقيقي المتدني في الاقتصاد، والذي دفع بالأسعار نحو الارتفاع.[١٧] واستمرت معدلات التضخم بالارتفاع طيلة المدة 1990- 2002 عدا انخفاض بسيط في بعض السنوات كسنة 1996 بسبب تطبيق مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) مسجلا الرقم القياسي للأسعار ما قيمته (9.3) وبمعد نمو سالب (16.1) ومن خلال تتبع البيانات يلاحظ استمرار الرقم القياسي للأسعار بالارتفاع بعد عام 1996 وصولا لعام 2002 مسجلا (21.5) وبلغ معدل التضخم (19.3%) وهذا الارتفاع في معدلات التضخم خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ يعكس عدم فعالية السياسة النقدية لتقليل التضخم.

الجدول (٥) الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق ومعدلات التضخم السنوي للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٢).

السنة	المستوى العام للأسعار ٢٠٠٧=١٠٠ (١)	معدل التضخم % (٢)
1990	0.026	-------
1991	0.073	181.0
1992	0.134	83.6
1993	0.413	207.7
1994	2.3	448.5
1995	11.0	387.3
1996	9.3	-16.1
1997	11.4	23.1
1998	13.1	14.8
1999	14.7	12.6
2000	15.5	5.0
2001	18.0	16.4
2002	21.5	19.3

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على

- بيانات العمود (١)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، النشرات السنوية، عدد خاص ٢٠٠٣.

١٧- نشأت مجيد حسن الونداوي، قياس تاثير المستوى العام للاسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٢ باستخدام نموذج التعديل الجزئي، الجامعة المستنصرية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد٨٢، ٢٠١٠، ص ١٢١.

- بيانات العمود (٢) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٩).
- تم توحيد سنة الأساس بأسعار ٢٠٠٧.

٢. تحليل التضخم خلال المدة (2003–2016)

شهدت هذه المرحلة تحول نحو اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي بسبب تغير النظام السياسي إذ تم منح الاستقلالية للبنك المركزي العراقي بموجب القانون (56) لعام 2004 إذ يلاحظ من خلال الجدول رقم (٦) ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك شهد ارتفاعا من (28.7) عام 2003 إلى (36.4) عام 2004 وبمعدل نمو (26.8) بسبب زيادة الأنفاق الاستهلاكي نتيجة لزيادة كميات السلع المستوردة من الخارج بعد التراجع في إجراءات السياسة التجارية من خلال تخفيض الرسوم الكمركية المفروضة على السلع المستوردة، الأمر الذي أدى إلى زيادة المعروض السلعي، وتأثر الاقتصاد الوطني بالتضخم المستورد ومن خلال تتبع البيانات يلاحظ تحرك الرقم القياسي للأسعار للأعلى للأعوام (2005 –2007) وبشكل متوازي نتيجة لزيادة عرض النقد وتحفيز الأنفاق العام بشقية الاستثماري والاستهلاكي وضعف العرض المحلي في السلع القابلة للمتاجرة وتنامي محدودية السلع غير قابلة للمتاجرة (خدمات الإدارة الحديثة، والسكن والأراضي، والبنية التحتية وغيرها) لمواجهة الطلب الكلي المتنامي المحفز بالإنفاق العام.[١٨] إذ سجلت الأعوام (2005،2006،2007) نمو التضخم بمعدل (30.9%،53.1%،37.1%) على التوالي ثم شهد معدل نمو التضخم انخفاضا واضحا بلغ (12.7) عام 2008 وذلك لاستقرار الاقتصاد العراقي واتباع سياسات فاعلة من قبل البنك المركزي العراقي نجح من خلالها بالسيطرة على عرض النقد والتحكم في الإصدار النقدي الجديد، إلى جانب التحسن الكبير في الوضع الأمني ولعموم البلد، إذ بلغ المعدل السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك (١١٢,٧) نقطة خلال عام ٢٠٠٨، مقابل (١٠٠,٠) نقطة عام ٢٠٠٧، ثم (6.1%،5.6%،2.5%،8.3%) للأعوام (2009،2010،2011،2012) على التوالي واستمر بعدها الانخفاض إلى (1.9%،2.2%،1.4%)للأعوام (2013،2014،2015) على التوالي، والذي عكس اتباع سياسة نقدية تستهف استقرار التضخم، وسجل معدل التضخم ادنى معدل له عام ٢٠١٦ إذ سجل معدل نمو سالب (-29.6%) عن العام ٢٠١٥.

الجدول (٦) الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق ومعدلات التضخم السنوي للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

السنة	المستوى العام لأسعار ٢٠٠٧=١٠٠ (١)	معدل التضخم % (٢)
2003	28.7	33.5
2004	36.4	26.8

١٨- محمود محمد داغر، التحديات التي تواجهها السياسة النقدية وصعوبات الاتساق مع السياسة المالية، مجلة الدراسات النقدية، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والبحاث، العدد الأول، ٢٠١٧، ص ٢٦.

2005	49.9	37.1
2006	76.4	53.1
2007	100,0	30.9
2008	112.7	12.7
2009	122.1	8.3
2010	125.1	2.5
2011	132.1	5.6
2012	140.1	6.1
2013	142.7	1.9
2014	145.9	2.2
2015	148.0	1.4
2016	104.1	29.6-

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد

- بيانات العمود (١)البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، لسنوات متفرقة (٢٠٠٣-٢٠١٦).
- بيانات العمود (٢) من عمل الباحث.

رابعا: التحليل الوصفي للميزان التجاري في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

يعد ميزان المدفوعات من اهم المؤشرات الاقتصادية للبلد، لا نه يبين مركز البلد في علاقاته الاقتصادية الخارجية، فالعراق يعد واحداً من الدول النامية التي تعاني من الاختلال وعدم التوازن في ميزان مدفوعاتها، وسوف يتم التركز هنا على الميزان التجاري؛ لان الاقتصاد العراقي يتصف بعدم التنوع النسبي في إنتاجه السلعي من جهة، والتنوع الشديد في استيراداته من جهة أخرى، وهنا يبرز دور التبادل التجاري في موازنة العرض والطلب عن طريق تصريف الفائض السلع قليلة العدد مقابل استيراد مجموعة معينة من السلع التي لا يستطيع البلد إنتاجها، ولغرض تتبع التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات العراقي خلال مدة الدراسة ومن خلال بيانات الجداول أدناه تم تقسيم مدة الدراسة على مرحلتين ويمكن ملاحظه الاتي:

١. تحليل تطور صافي الميزان التجاري للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

يشكل الميزان التجاري محورا فاعلا ضمن هيكل ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الاقتصاد وهو يعبر عن الفرق ما بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات ويلاحظ من خلال الجدول (٧) ان الميزان التجاري العراقي خلال المدة (1990-2002) سجل فائضا عام 1990 نحو (3801.1) مليون دولار، بينما سجل الميزان التجاري عام 1991 عجزا بلغ (1303.8 -) واستمر العجز في الميزان التجاري لغاية عام 1996 إذ بلغ العجز في الميزان التجاري (178.4-)، نتيجة للعقوبات الاقتصادية الدولية وماتلاها من هجمات عسكرية على العراق إذ سجل الميزان التجاري اعلى نسبة عجز له عام 1994 بلغت (961.5-

)، ومن خلال الجدول يلاحظ بان حالات العجز أخذت بالانخفاض بعد عام 2006 لغاية 2002 إذ بلغ ادنى قيمة للفائض في الميزان التجاري (٧٧٣٤) عام ٢٠٠١ ويعزى ذلك نتيجة لتوقيع العراق مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة وزيادة الصادرات.

الجدول (٧) تطور الميزان التجاري في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) مليون دولار

السنوات	الصادرات	معدل نمو%	الاستيرادات	معدل النمو%	الميزان التجاري
1990	13710.1	-----	9909.0	-------	3801.1
1991	1730.4	-87.3	3034.2	-69.3	-1303.8
1992	2108.0	21.8	4254.0	40.2	-2146.0
1993	1794.4	-14.8	3418.3	019.6	-1623.9
1994	1720.4	-4.1	2681.9	-21.5	-961.5
1995	1963.5	14.1	2891.3	7.8	-929.4
1996	2764.9	40.8	2943.1	1.7	-178.2
1997	6385.2	130.9	3662.7	24.4	2702.5
1998	7427.6	16.3	4986.2	36.1	2441.5
1999	13067.0	75.9	9097.4	82.4	3959.7
2000	18742.6	43.4	11008.6	21.0	7734.1
2001	17872.1	-0.04	11152.0	1.3	1720.1
2002	10236.2	-42.7	7742.4	-30.5	3493.7

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية متفرقة
- معدل النمو احتسب من قبل الباحث

٢. تحليل تطور صافي الميزان التجاري للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

يلحظ من خلال الجدول (٨) بان الميزان التجاري سجل عجزا قيمته (3492.3-) عام ٢٠٠٤لزيادة الاستيرادات نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرتة على سد الطلب المحلي، إضافة لتغير النظام وعدم الاستقرار الأمني مما جعل الميزان التجاري يسجل عجزا، وذلك نتيجة لزيادة الاستيرادات بشكل غير مسبوق نتيجة لارتفاع القدرة الشرائية والتي أدت إلى ارتفاع الطلب الخاص وارتفاع حجم الإنفاق التشغيلي للموازنة الاتحادية مما أدى إلى ارتفاع الطلب العام، بينما شهد الميزان التجاري للمدة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ فائضا لم يشهده من قبل وان كانت قيم متذبذبة اذ بلغ (١٦٥) مليون دولار لعام ٢٠٠٥ بينما سجل (٢٨٢٣٠) مليون دولار عام ٢٠٠٨، بينما شهد عام ٢٠٠٩ عجزا في الميزان التجاري بلغ (٢٠٨٢ -) مليون دولار، وهذا يعود نتيجة لتأثر أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب

الأزمة المالية العالمية التي حدثت نهاية عام ٢٠٠٨، ثم عاود الميزان التجاري ليسجل فائضا للأعوام ٢٠١٠- ٢٠١٦.

الجدول (٨) تطور الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) مليون دولار

السنوات	الصادرات	معدل نمو الصادرات %	الاستيرادات	معدل نمو الاستيرادات %	الميزان التجاري
2003	10082.3	0.9	10063.1	29.9	19.2
2004	17810	1.7	21302.3	111.6	-3492.3
2005	23697	33.0	23532	10.4	9637
2006	30529	28.8	20892	- 11.2	20031
2007	39587	29.6	19556	- 6.3	28230
2008	63726	60.9	35496	81.5	-2082
2009	39430	- 38.1	41512	16.9	7108.9
2010	51764	31.2	43915	5.7	7849
2011	79681	53.9	47803	8.8	31878
2012	94209	18.2	59006	23.4	45203
2013	89768	- 4.7	60107	1.8	29661
2014	83981	- 6.4	54368	- 9.5	29613
2015	51328	-38.8	48010	- 11.6	3318
2016	40753	- 20.6	34280	- 28.5	6473

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية متفرقة للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٦)
- معدل النمو احتسب من قبل الباحث

المبحث الثالث: النموذج القياسي لتحليل اثر بعض العوامل النقديه والحقيقيه على سعر الصرف في العراق للمده ١٩٩٠-٢٠١٦

يتناول هذا المبحث الجانب القياسي من خلال استخدام نماذج الاقتصاد القياسي التي تستند إلى تحليل السلاسل الزمنية، والاختبارات القياسية الحديثة، اذ يهدف هذا المبحث إلى الوقوف على الأثر الذي تحدثه بعض العوامل الاقتصادية النقدية منها والحقيقية على سعر الصرف الأجنبي في العراق وقد استخدم البحث الأساليب الكميه للوصول إلى هذا التأثير متضمنا أسلوب قياس استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث، ومن ثم تقدير العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وتلك العوامل في الأجل القصير.

فضــلا عن قياس علاقة التوازن طويلة المدى التي تبين التأثير بين تلك العوامل وســعر الـ صرف الأجنبي بأسلوب أو منهج التكامل المشترك من خلال نموذج جوهانسن.

اولا: قياس إســتقرارية الســلاســل الزمنية لمتغيرات البحث في العراق باســتخدام احد اختبارات جذر الوحدة وهو اختبار فيلبس – بيرون (P-P test)

اقترح هذا الاختبار فيلبس– بيرون (P-P test) طريقة غير معيارية (non parametrique) لتـ صحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس اختبار (ADF) الذي اســتعمل طريقة معيارية اذ تم التخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، وذلك بإجراء تعديل معلمي لتباين النموذج حتى يؤخذ بنظر الاعتبار وجود الارتباط الذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية في الســلســلة، ويقوم اختبار (فيلبس– بيرون) على اختيار الفرضية العدمية للجذر الأحادي في ثلاث صيغ او نماذج بدون حد ثابت واتجاه، ومع وجود حد ثابت فقط، ومع وجود حد ثابت واتجاه عام وبالاعتماد على فرضــية العدم والفرضية البديلة، ويتم حساب اختبار فيلبس– بيرون كما يأتي:

$$Lm = \sqrt{k} \times \frac{(\emptyset_1 - 1)}{\sigma_{\emptyset_1}} + \frac{n(k-1)\sigma_{\emptyset_1}}{\sqrt{k}}$$

وبعد ذلك تتم مقارنة قيمة Lm الإحـ صائية مع مثيلتها الجدولية، وعندما تكون الإحـ صائية اكبر من الجدولية هذا يعني ان السلسلة مستقرة وخالية من جذر الوحدة، والعكس صحيح.

١. قياس إستقرارية سلسلة بيانات سعر الصرف في العراق للمدة(١٩٩٠–٢٠١٦) باستخدام اختبار Phillips –Perron test

يوضـح الجدول (٩) نتائج اختبار جذر الوحدة لسـلسـلة بيانات سـعر الـ صرف في العراق،اذ اظهر الاختبار ان السلسلة الزمنية هنا ابتداءاً هي غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (١٪ و٥٪ و١٠٪) مع وجود حد ثابت فقط وكذلك الحال عند إجراء التحليل بوجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة، ولكن بعد إجراء التحليل بأخذ الفرق الأول بوجود حد ثابت أصبحت السلسلة مستقرة وحتى عند وجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للســلســلــة عند كل من مســتويات المعنوية (١٪) و (٥٪ و١٠٪) أي ان الســلســلة مســتقرة ومتكاملة من الدرجة (١) ~ I وهذا يؤدي إلى رفض فرضــية العدم والقبول بالفرضية البديلة.

جدول (٩) اختبار (P-P test) لسلسلة بيانات سعر الصرف في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

المتغير	المستوى			الفرق الاول		
	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام

سعر الصرف		-0.149115	-2.198416	-1.658619	-5.281462	-5.324851	-5.836418
مستوى المعنوية	١٪	-2.656915	-3.711457	-4.356068	-2.660720	-3.724070	-4.374307
	٥٪	-1.954414	-2.981038	-3.595026	-1.955020	-2.986225	-3.603202
	١٠٪	-1.609329	-2.629906	-3.233456	-1.609070	-2.632604	-3.238054

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews.

٢. قياس إستقرارية سلسلة بيانات المتغيرات الحقيقيه في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦) باستخدام اختبار Phillips – Perron test

أ. قياس إستقرارية سلسلة بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧ في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠١٦) باستخدام اختبار Phillips – Perron test

يوضح الجدول (١٠) نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات الناتج المحلي الإجمالي في العراق،اذ اظهر الاختبار ان السلسلة الزمنية كانت غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (١٪ و٥٪ و١٠٪) عند اختبارها عند مستواها مع وجود حد ثابت فقط وكذلك الحال عند إجراء التحليل بوجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة، ولكن بعد إجراء التحليل بأخذ الفرق الأول بدون وبوجود حد ثابت أصبحت السلسلة مستقرة عند كل من مستويات المعنوية (١٪) و (٥٪) و (١٠٪) أي ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (١) I ~ وهذا يؤدي إلى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة.

جدول (١٠) اختبار (P-P test) لسلسلة بيانات الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

المتغير	المستوى			الفرق الاول	
		بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون	حد ثابت
الناتج المحلي الإجمالي		- 1.114438	- 0.275621	-٣,٢٣٨٤٥	-6.086863	-7.119719
مستوى المعنوية	١٪	-2.656915	-3.711457	-4.356068	-2.660720	-3.724070

	٪٥	-1.954414	-2.981038	-3.595026	-1.955020	-2.986225
	٪١٠	-1.609329	-2.629906	-3.345693	-1.609070	-2.632604

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews.

ب. قياس إستقرارية سلسلة بيانات التضخم في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠١٦) باستخدام اختبار Phillips – Perron test

من الجدول (١١) يتضح ان نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات التضخم في العراق أظهرت ان السلسلة الزمنية كانت غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (١٪ و٥٪ و١٠٪) عند اختبارها عند مستواها مع وجود حد ثابت فقط وكذلك الحال عند أجراء التحليل بوجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة، ولكن بعد إجراء التحليل بأخذ الفرق الأول أصبحت السلسلة مستقرة بدون وعند وجود حد ثابت للسلسلة عند كل من مستويات المعنوية (١٪) و (٥٪) و (١٠٪) أي ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (١) I ~ وهذا يؤيد خلوها من الجذر الأحادي.

جدول (١١) اختبار (P-P test) لسلسلة بيانات التضخم في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

المتغير		المستوى			الفرق الأول	
		بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون	حد ثابت
التضخم		-1.990324	-2.189912	-2.686508	-6.275205	-8.026517
مستوى المعنوية	٪١	-2.660720	-3.724070	-4.374307	-2.664853	-3.737853
	٪٥	-1.955020	-2.986225	-3.603202	-1.955681	-2.991878
	٪١٠	-1.609070	-2.632604	-3.238054	-1.608793	-2.635542

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews.

ت. قياس إستقرارية سلسلة بيانات الميزان التجاري في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠١٦) باستخدام اختبار Phillips – Perron test

الجدول (١٢) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات الميزان التجاري في العراق،اذ اظهر الاختبار ان السلسلة الزمنية كانت غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (١٪ و٥٪ و١٠٪) عند اختبارها عند مستواها مع وجود حد ثابت فقط وكذلك الحال عند إجراء التحليل بوجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة، ولكن بعد إجراء التحليل بأخذ الفرق الأول بوجود حد ثابت أصبحت السلسلة مستقرة وحتى عند وجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة عند كل من مستويات المعنوية (١٪) و (٥٪) و (١٠٪) أي ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (١) ~ Iوهذا يؤدي إلى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة وخلو السلسلة من جذر الوحدة.

جدول (١٢) اختبار (P-P test) لسلسلة بيانات الميزان التجاري في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

المتغير		المستوى			الفرق الاول		
		بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام
الميزان التجاري		-1.759099	-2.225334	-2.701760	-5.386695	-5.273306	-5.190916
مستوى المعنوية	١٪	-2.664853	-3.737853	-4.394309	-2.674290	-3.769597	-4.440739
	٥٪	-1.955681	-2.991878	-3.612199	-1.957204	-3.004861	-3.632896
	١٠%	-1.808793	-2.635542	-3.243079	-1.608175	-2.642242	-3.254671

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews.

مما سبق ومن نتيجة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث في العراق والتي كانت ان جميعها مستقرة عند فرقها الأول ومتكاملة من الرتبة نفسها (١) ~ I، فإن هذا يدلل على احتمالية وجود علاقة

توازنية طويلة الأمد بين تلك المتغيرات موضـــوع البحث والذي ســـوف يتم اختبارها من خلال مطلب اختبار التكامل المشترك من هذا المبحث.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف والعوامل المؤثره عليه في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦ باستخدام نموذج جوهانس – جسليوس

يهدف هذا المطلب إلى الوقوف على الأثر الذي تتركه بعض العوامل الاقتـصادية النقدية منها والحقيقية باعتبارها (متغيرات مستقلة) على سعر الصرف الأجنبي في العراق، (بوصفه متغير تابع) يتأثر بها.

وقد تم استعمال أسلوب تحليل التكامل المشترك (*Counteraction*) بشكل رئيسي في البحث لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يشـترط ان تكون المتغيرات لهذا الاختبار غير مستقرة لمستواها ولكنها تصبح مستقرة عند اخذ الفرق الاول لها. إذ تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر، حتى لو ابتعدت قيم هذه المتغيرات عن قيم توازنها في الأمد القصير، فان هناك قوى تعيدها إلى هذه القيم وتضـمن تحقيق هذه العلاقة وذلك في الأمد الطويل. ولقد تم واستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews) للوصول للنتائج المطلوبة.

وهنا سوف يتم تقسيم هذا التحليل على ثلاثة نماذج أساسية هي:

١. اختبار طبيعة البواقي

أما الآن سنقوم باحتساب البواقي (u_t) التي تقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأمد القصـــير عن اتجاهها التوازني في الأمد الطويل ولتوضـــيح هل ان البواقي موزعة توزيعا طبيعيا نجد ان القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Jarque – Bera) قد بلغت (0.326) وهي أكبر من 5% وعليه لا يمكننا رفض فرضـــية العدم التي تؤكد عدم احتواء البواقي مشـكلة التوزيع الطبيعي أي إنها موزعة توزيعا طبيعيا كما هو موضـح في الشكل الآتي:

شكل (١) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثالث

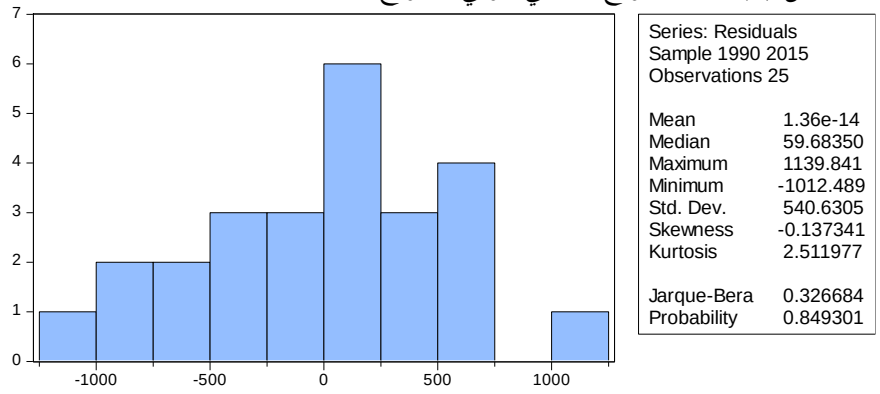

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

٢. رسم انتشار البواقي

سنقوم برسم البواقي لمعادلة الانحدار وكما يلي

شكل(٢) البواقي لدالة الانحدار بين سعر الصرف والمتغيرات الحقيقيه في العراق

Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
	1016.48876	1012.48876	
4	0355469	0355469	|* . | . |
	774.029640	764.029640	
10	8226533	8226533	| *. | . |
	975.447133	954.447133	
21	0088217	0088217	| * . | . |
	821.520717	747.520717	
74	6923413	6923413	| *. | . |
	423.074364	32.9256350	
456	9937615	0623851	| . * . |
	534.158855	1139.84114	
1674	1201323	4879868	| . | . *|
	1021.31545	148.684546	
1170	3586511	4134893	| . |* . |
	1225.68893	245.311067	
1471	2833597	1664028	| . | * . |
	1358.32746	261.672531	
1620	8402084	5979161	| . | * . |
	1421.78890	550.211090	
1972	9620067	3799329	| . | * |
	1395.93098	534.069019	
1930	0132311	8676894	| . | * |
	1459.77802	469.221979	
1929	008874	9112604	| . | *. |
	1389.36286	567.637135	
1957	4767902	2320982	| . | * |
	1224.72438	711.275613	
1936	6628294	371706	| . | .* |
	1276.75686	195.243131	
1472	8064845	9351554	| . |* . |
	1149.20873	325.791267	
1475	2103973	8960264	| . | * . |
	1096.64623	170.353767	
1267	2773536	226464	| . |* . |
	1543.62398	340.623987	
1203	7265704	2657039	| .* | . |
	1457.69624	275.696242	
1182	2389775	3897752	| . * | . |
	1496.44495	311.444952	
1185	2681332	6813321	| . * | . |
	1243.54317	47.5431761	
1196	6125322	2532196	| . *| . |
	1173.31649	59.6835028	
1233	7153974	4602605	| . |* . |
	1430.12558	198.125585	
1232	517169	1716897	| . *| . |
	1431.83280	217.832802	
1214	2159781	1597807	| . *| . |
	1789.16843	542.168436	
1247	6057384	0573841	| * | . |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews

٣. اختبار استقرارية البواقي

بعد ذلك نقوم باختبار مدى سكون أو استقرارية سلسلة (u_t)، وذلك بتقدير الصيغة الآتية:

$$\Delta u_t = \delta u_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

وكانت النتيجة ان هذه السلسلة مستقرة عند مستواها بوجود حد ثابت واتجاه عام وعند مستويات المعنوية ٥٪ و ١٠٪ وكما ما موضح بالجدول التالي، وهذا ما يبين لنا احتمالية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج الذي سوف يتم اختبارها بالنقطة التالية من هذا المطلب.

جدول (١٣) اختبار (P-P test) سلسلة البواقي معادلة الانحدار

المتغير		المستويات	
		حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام
سلسلة البواقي		١,٥٥٧٥٧٣-	-5.3 54717
مستوى المعنوية	٪١	-١,٣٣٨٥٤	-٥,٤٦٧١٥
	٪٥	-٢,٠٢٣٣٨	-٤,٢٢٤٢٦
	٪١٠	-٢,٦٦٠٤١	-٤,٢٦١٤٥

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

٤. اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين سعر الصرف والمتغيرات النقديه

بعد ان تأكدنا من استقرارية سلسلة البواقي سوف نقوم بإجراء اختبار للتكامل المشترك بين سعر الصرف الأجنبي والمتغيرات الحقيقية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦ ومن خلال نموذج جوهانسن، وقد ظهر من نتائج التحليل ان هنالك علاقة تكامل مشترك بين تلك المتغيرات المذكورة أي إنها ترتبط مع سعر الصرف بعلاقة توازنية طويلة الأمد أي ان التغيرات التي تحدث في احدها سوف تؤثر على المتغيرات الأخرى تأثيرا قويا مستقبلا وكما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (١٤) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين سعر الصرف و المتغيرات الحقيقية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦).

Date: 05/10/18 Time: 20:42
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 21 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: EX GDP IN TB
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.620082	47.75851	42.85613	0.0211
At most 1	0.574264	27.43469	22.79707	0.0314
At most 2	0.361323	19.502049	15.49471	0.3210
At most 3	0.004114	3.086573	3.041466	0.2 686

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.620082	20.32382	27.58434	0.0 192
At most 1	0.574264	17.93264	21.13162	0.0 324
At most 2	0.361323	9.415477	14.26460	0.0 532
At most 3	0.004114	0.086573	3.841466	0.0 686

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

الاستنتاجات والتوصيات

١. لسعر الصرف الأجنبي أهمية كبيرة تتمحور من خلال ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، لأن سعر الصرف يعد المرآة العاكسة لمركز البلد التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الاستيرادات والصادرات.

٢. من خلال النظريات التي حاولت تفسير محددات سعر الصرف الأجنبي، تم استخراج مجموعة من العوامل الحقيقية التي تؤثر في سعر الصرف وكان من ابرزها العوامل الحقيقية (الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والميزان التجاري).

٣. أثبتت نتائج الاختبار ان التغيرات التي تحدث في المتغيرات الحقيقية تؤثر تأثيرا قويا على سعر الصرف في العراق وفقا للقوة التفسيرية للنموذج اذ بلغت ٨٢٪ كما يوضحه معامل التحديد في النموذج R^2 فان زيادة GDP بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدلات سعر الصرف بمقدار (٤,٧٤) وحدة. وكذلك معدلات التضخم تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بـ (١,٧٢٥) وحدة.

التوصيات

١. على البنك المركزي العراقي تجنب الآثار السلبية التي تتركها عملية ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي على ان تكون هناك سلة من العملات تربط الدينار العراقي بها وضرورة مشاركة العملات الرئيسة في هذه السلة وبحسب مستوى التبادل التجاري.

٢. استمرار العمل بنظام سعر الصرف المعوم المدار من قبل البنك المركزي العراقي والمطبق حاليا، بسبب ضعف القطاعات الإنتاجية (الصناعية و الزراعية) في البلد إلى حين تقوية تلك القطاعات والنهوض بها فعندها يمكن التحول إلى نظام صرف جديد يتلاءم مع الوضع الاقتصادي الجديد.

المصادر

١. اديب قاسم شندي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، النجف الأشرف، دار الضياء للطباعة والتصميم، ٢٠١٠.

٢. أديب قاسم شندي، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ١١، ٢٠٠٦.

٣. باسم خميس عبيد، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠ -٢٠١٤، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٩٦، المجلد ٢٣، لسنة ٢٠١٧.

٤. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٩.

٥. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٤.

٦. جمال طارق محمد صبري، تسارع معدلات التضخم خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٨) في العراق (الاسباب والمعالجات)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد٥٠، ٢٠١٧.

٧. حسين علي كيطان، قياس وتحليل تأثير عرض النقود على التضخم وسعر الصرف الأجنبي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٤-١٩٩١)، جامعة واسط، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد٢٦، لسنة٢٠١٧.

٨. سامي عطو، تطور هيكل القطاع المالي وأدوات السياسة النقدية والمصرفية لتفعيل الاقتصاد العراقي، المؤتمر العلمي الثالث لقسم الاقتصاد الدراسات الاقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، 2002.

٩. سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، بحث منشور، كانون الأول2011 ،ص .5 بحث منشور على الموقع www.cbi.iq/documents/sahar1.pdf.

١٠. عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،2000.

١١. عبد الحسين الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، ط١، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

١٢. علي توفيق الصادق، وأخرون، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات، العدد ٣، ١٩٩٧.

١٣. فيصل غازي الدليمي، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والميزان التجاري، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد.

١٤. لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية -دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، لبنان، مكتبة حسن العصرية، 2010.

١٥. ماهر كنج شـــكري، مروان عوض، المالية العامة -العملات الأجنبية والمشـــتقات المالية بين النظرية والتطبيق، ط١، عمان، معهد الدراسات المصرفية، 2004.
١٦. مظهر محمد صـالح، التضـخم المسـتهدف هل يحقق الاسـتقرار في معدلات الـصرف، دراسـات في الاقتصاد العراقي، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١.
١٧. نجلة شمعون شـــليمون، تحليل العوامل المحددة لاتجاهات ســـعر صـــرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحـ ـصاء والابحاث، مجلة الدراســـات النقدية، العدد١، ٢٠١٧.
١٨. نجله شمعون شليمون، مصدر سابق، ص ٤.
١٩. نشـأ ت مجيد حسـن الونداوي، قياس تاثير المسـتوى العام للاسـعار وعرض النقد على سـعر صـرف الدينار العراقي للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٢ باسـتخدام نموذج التعديل الجزئي، الجامعة المسـتنـصرية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد٨٢، ٢٠١٠.
٢٠. محمود محمد داغر، التحديات التي تواجهها السياسة النقدية وصعوبات الاتساق مع السياسة المالية، مجلة الدراسات النقدية، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والبحاث، العدد الأول، 2017.